

الأهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والإجتماعية

الدكتور: عمر فرحاتي

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة

الأستاذ الدكتور: عبد العالي دبله

أستاذ التعليم العالي بقسم علم الاجتماع

جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة

زاد الاهتمام منذ العقدين الأخيرين م القرن الماضي بموضوع المجتمع المدني وأعيد إحياءه من جديد بعد أن تم إهماله لفترة طويلة، ومن دون شك كان للتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية تأثير كبير على إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا وسقوط جدار برلين والنضال الذي لعبته المعارضة للنظام الشيوعي في بولندا وبقية الدول الاشتراكية، إلى الإسراع في طرحه من جديد. وانتقل هذا النقاش إلى الدول العربية حيث كانت الجزائر وتونس من أول الدول التي تبنت هذا المفهوم بل أن السلطة في حد ذاتها شجعت على استعماله سوى في خطاباتها أو السماح باستعماله عبر أجهزتها الإيديولوجية المتعددة كما هو الحال في الجزائر.

وعلى المستوى الأكاديمي كان الاهتمام بهذا التطور: تطور المجتمع المدني قويا إلى الحد الذي جعل مركز دراسات الوحدة العربية وهو مؤسسة فكرية معروفة بميولها الوجدوية يعقد مؤتمرا في بيروت جانفي 1992 حول هذا الموضوع دعي إليه أكثر من مائة باحث عربي كي يدلوا بدلوهم حول مدى وجود المجتمع المدني في البلدان العربية، وفي القاهرة بدأ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في إصدار نشرة: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصطفى كامل السيد، 125).

أي كان الأمر فإن طرح هذا الموضوع م جديد يشير إلى فشل النظام السياسي العربي في تأطير المجتمع والسير به إلى بر الأمان، فسنوات الأحادية الحزبية والنظام الشمولي والقمع الذي مارسه السلطة الحاكمة ضد كل من يعارضها في التوجه وطمس المجتمع المدني وعدم تفعيله إلحاقه قسرا بالنظام السياسي كلها عوامل ساعدت على بروز الأزمات التي عرفتتها بعض الدول العربية وقد وصلت إلى حدودها القصوى فيما تشهد الجزائر وبعض الدول العربية الأخرى من عنف سياسي، الذي مهما كانت مبرراته فإنه يعتبر كمؤشر لفشل الدولة الوطنية بعد الاستعمار في جميع الميادين: اقتصاديا فشل برنامج التنمية، اجتماعيا غياب فعلي لمؤسسات المجتمع المدني، سياسيا فقدان للشرعية السياسية وما يتبعها من حرية التعبير و غياب الديمقراطية.

د. د. عمر فرحاتي وأ.د. عبد العالي دبله من جامعة محمد خيضر بسكرة

فشلت في إيجاد الحلول للتحديات الناتجة عن التطورات السكانية والاقتصادية والسياسية التي واجهها المجتمع العربي في النصف الثاني من هذا القرن. هذا الفشل فسره كثيرون بأنه نتج - جزئيا على الأقل - عن الطابع السلطوي الذي اتصفت به معظم الأنظمة العربية والذي لم يتح مجالا كافيا للمشاركة الشعبية، فجاء مفهوم المجتمع المدني كمحاولة لتوضيح فكرة " المشاركة الشعبية ".

ولتحديد أنماط المشاركة وآلياتها. وقيل أن الدولة السلطوية تقمع المجتمع المدني (رشاد أنطونيوس، 174-175).

وهكذا غدا مفهوم المجتمع المدني يقدم إجابة عن العديد من المسائل، فهو الرد عن سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول اللبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو الرد على دكتاتورية العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى (أحمد شاكر الصبيحي، 2000، ص 11).

وفي حالة الجزائر فإن المفهوم استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمتته والتخلص من مرجعاته القديمة (الاشتراكية، التخطيط، الأحادية... الخ) نحو مرجعيات جديدة أخرى كالديمقراطية، اقتصاد السوق... الخ، فالمفهوم مرتبط بعملية التحول الطويلة التي يعيشها النظام السياسي والاقتصاد الجزائري (عبد الناصر جابي، 200-2001).

فالمجتمع المدني هو بمثابة الوسيط بين المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة وبين الدولة بهيمنتها الكلية، لذلك اعتبر "توكفيل" أنه لا بد من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورة اللازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق غاياتها في إشراك النسبة الأكبر من المجتمع في مؤسسة الدولة أو مراقبتها وهو لذلك لا يقتصر على الأحزاب أو الهيئات السياسية وإنما يشمل بالإضافة إلى هؤلاء المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية والتعليمية والانحادات المهنية والنقابات العمالية

المجتمع المدني: النشأة والمفهوم

إن مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر لإبراز تحول أوروبا من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية، وقد اختلف هذا المفهوم منذ القرن التاسع عشر ولم يظهر من جديد إلا مع غرامشي بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعي الروسي بهدف التفكير في الخصوصية التي تميز الحركات الشيوعية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية (عبد القادر زغل، 136، 1991).

يشير مفهوم المدني إلى التحول الهائل والحاسم الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث عامة في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى والتخلص منها، بل وفي إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا والقول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة (سعيد بن سعيد العلوي، 48، 1992).

ترجع الصياغة الأولى لمفهوم المجتمع المدني إلى آدم فيرغسون الذي عنى به انتقال المجتمع من حالة الوحشية إلى التحضر ليسجل بذلك فتحا جديدا في الفكر السياسي والاجتماعي، وبعد فيرغسون تلقى هذا المفهوم الفيلسوف هيغل حينما إلى أن المجتمع المدني يتموقع بين الأسرة والدولة، وحسب هذا الأخير يتكون المجتمع المدني من التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، ومفهوم المجتمع المدني SOCIETE CIVILE هذا المعنى استقاه هيغل من آدم فيرغسون ثم طوره وترجمه BURGERLISCHE GESELLSCHAFT والذي نقل إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية بلفظ المجتمع المدني (عبد الله حمودي، 223).

شكل فكر هيغل حول المجتمع المدني المرحلة الأولى لتطور هذا المفهوم خاصة بعد ترسيخ الديمقراطية بالمفهوم الغربي وما تبعه من تطورات سياسية كانت كلها تصب في خانة تدعيم الديمقراطية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وتم الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبالضبط من إيطاليا مع المفكر الماركيسي غرامشي الذي طرح المفهوم من جديد على بساط البحث والدراسة خاصة بعد الثورة الشيوعية في روسيا.

د. عمر فرحاتي وأ. د. عبد العالي دبله من جامعة محمد خيضر بسكرة

إن الفكرة المركزية لغرامشي هي أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد ماركس وهيجل بل فضاء للتنافس الإيديولوجي، وحتى يتقدم بتفكيره النسبي حول استراتيجية الطبقة العاملة للمجتمعات الديمقراطية والبرالية على عكس حالة المجتمع الروسي سيركز غرامشي كل انتباهه على ظاهرة الهيمنة الإيديولوجية مميزا بين مفهوم السيطرة بمعنى القصر عن طريق القوة والتهديد بالقوة، ومفهوم الهيمنة بمعنى الاستبطان من قبل فئة اجتماعية للمعايير المنتجة من قبل فئة اجتماعية أخرى، المقولة الغرامشية للمجتمع المدني لا تأخذ معناها الحقيقي إلا في علاقتها مع مقولة المجتمع السياسي فإذا كان الأول فضاء للهيمنة الإيديولوجية فإن الثاني فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والتهديد بالقوة (عبد القادر زغل، ص 150).

إن اهتمام "غرامشي" بالبيئة الفوقية جعله يفرق بين مجتمعين: المجتمع السياسي وهو جهاز قمعي أو قهري موجه أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج، وهو يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة القهرية يقوم بها ويضمنها مجموعة من الموظفين المتخصصين "البيروقراطية". والمجتمع المدني الذي يشمل مجموعة المنظمات الخاصة والتي تتلاءم مع الهيمنة التي تمارسها الجماعة المهيمنة داخل المجتمع بكامله أنها تشمل المحتوى الأخلاقي في الدولة والتي تشمل التنظيم المادي الموجه للحفاظ والدفاع وتطوير إيديولوجية الطبقة المهيمنة، وحسب "غرامشي" هناك ثلاثة مؤسسات أساسية مكلفة بنشر الإيديولوجية المهيمنة وهي الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة، ولكن هناك إضافة إلى ذلك منظمات أخرى كالجيش، ورجال القانون الذين لديهم وظيفة ثقافية ثانوية وأخيرا يمكن إضافة كل شيء يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الرأي العام مثل المكتبات، النوادي... (J.P.Cot et J.P. Mounier. 1975. 58-59).

إن الفكر الغرامشي في تحليله للدولة والمجتمع المدني يتشكل من عنصرين يعرفهما غرامشي بواسطة مفردات زوجية مختلفة رغم أنها متكافئة، مجتمع سياسي ومجتمع مدني، دكتاتورية وهيمنة، سيطرة وتوجيه، قهر وإقناع، حكومة موظفين وحكومة ذاتية، قوة وإجماع، سلطة وهيمنة، عنف ومدنية، تنظيمات جمعية وجمعيات بداخل المجتمع المدني، سياسة وأخلاق، حقوق وقهر، نظام وانضباط، عنف وقهر حكومة

مترادفات ونفس الشيء ينطبق على العناصر الثانية (-977. 1975. Giorgio Bonomi. 978).

إن أهمية الغرامشية في هذا المجال والتي يمكن أن نستفيد منها حالياً والتي تتوافق مع الهدف الذي يصبوا إليه هذا البحث هي أن هذه الهيمنة الإيديولوجية التي مصدرها المجتمع المدني تعني تفادي استخدام العنف المادي لفرض السيطرة والهيمنة على باقي الفئات الاجتماعية فمجال المجتمع المدني هو الهيمنة الإيديولوجية ومجال الدولة أو المجتمع السياسي هو القمع والقوة المادية.

فمنذ هذه اللحظة الغرامشية بعث النقاش من جديد وبعد أن اختفى نسبياً من الساحة الفكرية ها هو يبعث من جديد مع مطلع الثمانينات ليتم تبنيه من طرف الباحثين والمفكرين في بعض دول العالم العربي وإن كان تحت تسميات مختلفة، والمهم في كل هذا هو أن هناك اتفاق كلي على أهمية ودور المجتمع المدني في ترسيخ الممارسة الديمقراطية والعمل السياسي ونشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ ثقافة التطرف والإقصاء فهو فضاء الحرية كما يقول عالم الاجتماع العربي سعد الدين إبراهيم. وكما يقول رشاد أنطونيوس هناك افتراضاً ضمناً وراء استخدام المفهوم، بأن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشاكله عندما تتواجد به مؤسسات مستقلة عن الدولة تتولى مهاماً متعددة منها تقديم الخدمات، مناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وكذلك طرح وبلورت التصورات البديلة للأوليات وللممارسات. من منطلق هذا الافتراض أصبحت معظم التعريفات متمركزة حول فكرة الإطار المؤسسي للمجتمع المدني والذي يتكون من جميع المؤسسات غير التجارية التي لا تتبع الدولة مباشرة وبعبارة أخرى المجتمع المدني هو الساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي تتعلق مباشرة بالربح (أي العمليات الانتاجية والتجارية) المباشر على السلطة السياسية ولا بالسلطة التنفيذية للدولة، المجتمع المدني ينشط طبقاً لمنطق ولديناميكية تختلف جذرياً عن تلك الديناميكية التي تتحكم في السوق أو التي تتعلق بممارسة السلطة السياسية (رشاد أنطونيوس، ص 175).

إن مفهوم المجتمع المدني يتجاوز المصالح الأنانية الضيقة إذ أن هدفه هو الصالح

العام للمجتمع بأكمله وهو صمام الأمان للدولة

د. عمر فرحاتي وأ.د. عبد العالي دبله من جامعة محمد خيضر بسكرة

بين الدولة بسلطانها القهرية والمادية وبين المجتمع وتطلعاته التي قد تتجاوز ما هو مسموح به قانونا والحد من هذه النزوعات الأنانية التي قد تتخذ أشكال تعبيرية تتنافى مع فلسفة ومبادئ المجتمع المدني.

وهذا ما يتوافق مع التعريف الذي أورده أحد المهتمين بهذا الموضوع "سعد الدين إبراهيم" من أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني ما هو غير حكومي وكل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو وراثي، وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة مقولات أو أركان أساسية:

1- الفعل الإرادي الحر أي يتكون بالإرادة الحرة لأفراده.

2- التنظيم الجماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم

فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ولكن بشرط أن يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيما وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام هو مجموع عضويان.

3- للمجتمع المدني ركن أخلاقي وهذا ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين

الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بإدارة الاختلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي (سعد الدين إبراهيم، ص 13-14).

إن المجتمع المدني وفق هذه الشروط هو مجال واسع وفسيح للعمل الإرادي الحر والتنافس السلمي واحترام إرادة الآخرين للتعبير عن آرائهم وتصوراتهم في جميع القضايا التي تهم المجتمع سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا وهذا كله ف إطار تنظيمات معينة

أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية

هدفها خدمة الصالح العام والحيولة دون بروز الفوضى والإخلال بتنظيم المجتمع ومؤسساته.

انطلاقاً من هذا الإدراك تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل تحت إطار ما نسميه المجتمع المدني وهذه المؤسسات أو التنظيمات هي:

- النقابات والاتحادات المهنية.

- الجمعيات الأهلية الخيرية وجمعيات تنمية المجتمع.

- الأوقاف والجمعيات الدينية المحلية.

- النوادي والجمعيات الثقافية والرياضية.

- اتحادات رجال الأعمال.

- الأحزاب السياسية (يوجد إشكال واختلاف في هذا الجانب بين الباحثين،

والرأي عندنا أن الأحزاب تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني).

إن أهم شرط في مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني هو درجة الاستقلالية

التي تتمتع بها هذه المؤسسات، فالمجتمع المدني كلما مستقلاً وبعيداً عن تأثيرات السلطة

السياسية الحاكمة كلما كان فعالاً وكلما ساهم مساهمة إيجابية وفعالة في أداء دوره، وقد

بينت تجربة المجتمع المدني في الوطن العربي عدم فعالية هذه المؤسسات لأنها كانت

دوماً تحت تأثير السلطة السياسية الحاكمة أو أن السلطة الحاكمة كانت وراء إنشاء هذا

التنظيم أو ذاك، وأصبحت هذه التنظيمات وسيلة للتعبئة لصالح السلطة عندما يطلب منها

ذلك في نفس الوقت أصبحت أداة للترقية الاجتماعية وبلوغ بعض المناصب السياسية

نتيجة للخدمة التي تقدمها أو يقدمها بعض الأشخاص المنتمين لها، لهذا أمكن وضع بعض

المؤشرات لقياس مدى استقلالية هذه المؤسسات عن الدولة وتأثيرها:

1- نشأة مؤسسات المجتمع المدني: فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش

من الاستقلالية عن الدولة.

2- الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال تحديد

مصادر تمويل هذه المؤسسات، لأن في كثير من الأحيان صاحب التمويل يكون هو

د. عمر فرحاتي وأ.د. عبد العالي دبله من جامعة محمد خيضر بسكرة

صاحب القرار وبطبيعة الحال إذا كانت الدولة هي صاحبة التمويل فسيكون لها الرأي الأول والأخير في ذلك.

3- الاستقلال الإداري: حيث تكون إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية وبعيدا عن تدخل الدولة. (أحمد شاكر الصبيحي، 2000، ص 35-36).
وكي يبدأ المجتمع المدني بالتكون لا بد من حصول وعي شعبي ذاتي ونشوء حركات اجتماعية تحررية تجاوزية، الأمر الذي يؤدي بدوره لتعزيز انتشار مثل هذا الوعي وتبلوره، تبدأ عملية التغيير بالتحول من وجود شعب منشغل بذاته وشؤونه المعيشية اليومية إلى شعب يرفض واقعها لمغرب ويلتزم بمهمات تغييره من خلال منظماته المستقلة. (حليم بركات، 2000، ص 946).

وباختصار نقول أن المجتمع المدني يكون سليما بقدر ما يشارك الشعب وليس الدولة والحاكم فحسب، في إدارة شؤونه الحيوية، ومن بين أهم مؤشرات قيام المجتمع المدني مشاركة الشعب في الأحزاب والنقابات والمنظمات والاتحادات والجمعيات الطوعية (حليم بركات، ص 950).

ينشط المجتمع المدني حين تصبح شؤون المجتمع شأنا شعبيا فلا تقتصر مهماته على الحاكم أو الدولة، ويتمكن الشعب من المشاركة في تدبير شؤون المجتمع والدولة من خلال مجموعة الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، إنه يتمثل بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية (النقابات، الأحزاب، الاتحادات، الجمعيات المهنية) التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض سيطرتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها حديثة كانت أو تقليدية، لذلك اعتبر البعض أن المجتمع المدني يكون فعالا بقدر ما يعتمد مفاهيم التعدد واحترام حق الاختلاف والمبادرات الخاصة والتعايش بين مختلف القوى المتصارعة، إن المطالبة بتنشيط المجتمع المدني هي باختصار رد فعل لسلطوية الدولة على المجتمع ودعوة لقيام النظام الديمقراطي التعددي (حليم بركات، 2000، ص 926).

إن مقولة تنشيط المجتمع المدني هي دعوة للتحرر من الاستبدادية أو السلطوية التي تتصف بهما الدولة والحد من هيمنتها على كل وظائف المجتمع وشؤونه الاقتصادية

الإنسان ومنها بشكل خاص حرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى. (حليم بركات، 945)

إن أهمية وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني دفعت بالبعض إلى وصفه بـ: "رأس مل اجتماعي"، ففي كتاب صدر في السنوات الأخيرة للعالم الأمريكي "روبرت بوتنام" أستاذ بجامعة هارفارد بعنوان "جعل الديمقراطية تعمل" (Making democracy work) يؤكد المؤلف عبر هذا الكتاب على العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديمقراطية، وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة خلص إلى تفسير رئيس وهو ما اسماه رأس المال الاجتماعي.

وقد وجد بوتنام من دراساته الميدانية المكثفة والتي استمرت لحوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعي أي تقوية المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني تعطي أعضائه مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات وتتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية.

وهكذا كلما تخرينا وفحصنا مفهوم المجتمع المدني تكشف لنا عناصر جديدة تجعل من المفهوم مرادفا لمعنى التقدم الإنساني عوما فهو ينطوي على تعبيرات الحرية والمبادرة والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية والتعاون من أجل المصالح المتبادلة (سعد الدين إبراهيم، 14-17) هكذا يبدو كلما كان المجتمع المدني فعالا عبر مؤسساته المختلفة كلما تجنب المجتمع الكثير من الهزات العنيفة بما فيها العنف السياسي، فعندما يجد أفراد المجتمع منابر وفضاءات للحوار والمناقشة والتواصل - وليس القمع ولقهر - والتي يوفرها لهم المجتمع المدني كلما استطاع المجتمع أن يتجاوز تناقضاته ومشاكله بالطرق السلمية لا بالعنف.

إن مستقبل الأنظمة الشمولية والاستبدادية مرتبط بما توفره من هامش الحرية الذي توفره للمجتمع لتكوين وإنشاء مؤسساته المدنية وما يتمخض عن ذلك من ديمقراطية ومشاركة سياسية فعالة وتنشئة سياسية سليمة تركز لمنطق الحوار والتسامح ونبت العنف

د. عمر فرحاتي وأ.د. عبد العالي دبله من جامعة محمد خيضر بسكرة

ثالثه المراجع

- 01- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين. مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 02- عبد الإله بلقزيز، "العنف السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، (عدد 207، أبريل- ماي 1996).
- 03- عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب نظريات وأوهام، في وعي المجتمع بذاته. (عبد الله حمودي مشرفا)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998.
- 04- عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، في وعي المجتمع بذاته (عبد الله حمودي مشرفا). الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998.
- 05- عبد العظيم بن صغير، العنف السياسي وتأثيره في تحول السلطة. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000.
- 06- رضوان جودت زيادة، مجلة المستقبل. 07 أيلول 2001.
- 07- عبد القادر زعل، "مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية". مركز البحوث العربية، ندوة القاهرة حول غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار عنكان للدراسات والنشر، 1991.
- 08- سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور المجتمع المدني"، المستقبل العربي. (عدد 158، أبريل 1992).
- 09- أحمد شكري الصيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 10- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر. القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 11- مصطفى كامل السيد، النشأة المتأزمة للمجتمع المدني في مصر. في (أحمد زايد وسامية الخشاب محرران) المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي. منشورات كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1994.
- 12- رشاد انطونيوس، الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني. في (أحمد زايد وسامية الخشاب محرران) المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي. منشورات كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1994.
- 13 - Giorgio Bonomi. < La théorie Gramscienne de L'état >. Les temps modernes, (N° : 343 Février- 12- 1975).
- 14 - Jean Pierre Cot et Jean Pierre Mounier. **Pour une sociologie politique**. Tome 2. Paris. Edition du seuil. 1974.